مرسوم رقم ٨٨١٣

إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى فتح إعتماد إضافي استثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في موازنة وزارة الداخلية والبلديات - الدوائر الادارية (المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين) وفي موازنة وزارة الخارجية والمغتربين –الإدارة المركزية والبعثات في الخارج -للعام ٢٠٢٢

إنّ رئيس الجمهورية،

بناءً على الدستور،

بناءً على قانون المحاسبة العمومية و تعديلاته ولا سيما المادتين ١٢ و ٢٧ منه،

بناءً على القانون النافذ حكماً رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٠٣/٠٥ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٢٠)،

بناءً على اقتراح وزراء الداخلية والبلديات والخارجية والمغتربين والمالية،

بناءً على موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ / ٢ /٢٠٢٢

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يُحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي إلى فتح إعتماد إضافي استثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ بمبلغ قدره ٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل ل منه ٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ل .ل في موازنة وزارة الداخلية والبلديات - المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين و ٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. في موازنة وزارة الخارجية والمغتربين وذلك لتغطية نفقات الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢.

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : محمد نجيب ميقاتي

بعبدا في ١٨ شباط ٢٠٢٢
الامضاء : ميشال عون

وزير المالية
الامضاء : يوسف خليل

وزير الخارجية والمغتربين
الامضاء : عبد الله بو حبيب

وزير الداخلية والبلديات
الامضاء : بسام مولوي

أنطوان شقير

قانون رقم

فتح إعتماد إضافي استثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في موازنة وزارة الداخلية والتبلديات - الدوائر الادارية (المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين) وفي موازنة وزارة الخارجية والمغتربين -الادارة المركزية والبعثات في الخارج - وذلك لتغطية نفقات الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

المادة الأولى يُفتح في الجزء الأول من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في باب وزارة الداخلية والبلديات –الدوائر الادارية – (المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين) الإعتماد الإضافي التالي:

الباب	٧	وزارة الداخلية والبلديات	
الفصل	٢	الدوائر الادارية (المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين)	
الوظيفة	٣٦٠	التنظيم والأمن العام (غير مصنفة)	
البند	١٦	نفقات مختلفة	
الفقرة	٩	نفقات شتى	
النبذة	٩	نفقات شتى متنوعة	/٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لتغطية نفقات الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢
فقط مئتا وستون مليار ليرة لبنانية.

كما يفتح في الجزء الأول والثاني من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في باب وزارة الخارجية والمغتربين- الادارة المركزية - والبعثات في الخارج الاعتماد الاضافي التالي:

<u>في الادارة المركزية:</u>

الجزء الاول

الباب	٦	وزارة الخارجية والمغتربين	
الفصل	١	الادارة المركزية	
الوظيفة	١٣٠	الشؤون الخارجية	
البند	١٢	خدمات استهلاكية	
الفقرة	٤	اعلانات مطبوعات وعلاقات عامة	
النبذة	١	اعلانات	/١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢
فقط مليار ليرة لبنانية

البند ١٦ نفقات مختلفة

الفقرة ٣ نقل وانتقال

النبذة ٢ نقل وانتقال في الخارج /٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط خمسة مليارات ليرة لبنانية

البند ١٢ خدمات استهلاكية

الفقرة ٣ بريد

النبذة ١ بريد /١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل

لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط سبعة عشر مليار ليرة لبنانية

<u>الجزء الثاني</u>

الباب ٦ وزارة الخارجية والمغتربين

الفصل ١ الادارة المركزية

الوظيفة ١٣٠ الشؤون الخارجية

البند ٢٢٦ تجهيزات

الفقرة ٢ تجهيزات فنية

النبذة ٩ تجهيزات فنية مختلفة/٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط ستة مليارات ليرة لبنانية

المجموع العام للادارة المركزية ٢٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل. ل

فقط تسعة وعشرون مليار ليرة لبنانية

<u>في الفصل الثاني -البعثات الدبلوماسية في الخارج -:</u>

الجزء الاول

الباب ٦ وزارة الخارجية والمغتربين

الفصل ٢ البعثات في الخارج

الوظيفة ١٣٠ الشؤون الخارجية

البند ١٢ خدمات استهلاكية

الفقرة ١ ايجارات وخدمات مشتركة

النبذة ١ ايجارات مكاتب وصيانتها/١٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط ثلاثة عشر مليارا وخمسمائة مليون ليرة لبنانية

البند ١٣ المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها .
الفقرة ١ مخصصات ورواتب
النبذة ٣ رواتب الموظفين المؤقتين /١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط عشرمليارات ليرة لبنانية

البند ١١ مواد استهلاكية
الفقرة ٢ لوازم ادارية
النبذة ٩ لوازم ادارية اخرى/٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لوازم ادارية ولوجيستيه لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط سبعة مليارات وخمسمائة مليون ليرة لبنانية

المجموع العام للبعثات في الخارج ٣١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل. ل
فقط واحد وثلاثون مليار ليرة لبنانية .
المجموع العام للادارة المركزية والبعثات في الخارج ٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ل. ل
فقط ستون مليار ليرة لبنانية

تضاف هذه الإعتمادات الاضافية العائدة لوزارتي الداخلية والبلديات ووزارة الخارجية والمغتربين والبالغة قيمتها الاجمالية ٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل. ل لزوم تأمين اعتمادات اضافية لإجراء العملية الانتخابية *النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢* إلى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ قبل تصديقها، على أن تدون فيها سنداً للمادة ١٢ من قانون المحاسبة العمومية.

المادة الثانية: لا يجوز إستعمال الإعتمادات المفتوحة في الموازنة العامة بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص عليها في المادة الأولى منه.

المادة الثالثة: تدوّن الإعتمادات المعقودة والمصفاة والمصروفة والمدفوعة من أصل المبلغ المخصص أعلاه في قطع حساب الموازنة العامة وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٢.

المادة الرابعة: تغطى الإعتمادات المفتوحة بموجب المادة الأولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٢ الإستثنائية وفقاً لما يلي:

قسم الواردات:

الجزء ٢	الواردات الإستثنائية	
الباب ٥	القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة	
الفصل ٥٦	القروض الداخلية	
البند ٥٦١	سندات خزينة داخلية	
الفقرة ٥٦١٠١	القروض الداخلية	/٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

فقط ثلاثمائة وعشرون مليار ليرة لبنانية.

المادة الخامسة: يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

من اجل التحضير للانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٢ بعدما أصبح القانون الانتخابي نافذا ،الذي يقضي بإنجازها قبل انتهاء ولاية البرلمان الحالي في ٢١ ايار ٢٠٢٢

تم إعداد مشروع قانون فتح إعتماد إضافي في موازنة العام ٢٠٢٢ بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٤ تاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥ بقيمة ٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (فقط ثلاثمائة وعشرون مليار ليرة لبنانية) موزع وفقا للشكل التالي :

في موازنة وزارة الداخلية والبلديات -المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين- بمبلغ قدره ٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل ل فقط مئتان وستون مليار ليرة لبنانية

وفي موازنة وزارة الخارجية والمغتربين –الادارة المركزية والبعثات في الخارج -بمبلغ قدره ٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل .ل فقط ستون مليار ليرة لبنانية لتأمين النفقات المطلوبة التي ستترتب على وزارة الخارجية والمغتربين التي ستنظم اجراء العملية الانتخابية للمغتربين اللبنانيين في الخارج الذين سيدلون بأصواتهم في البلد الذي يقيمون فيه

آملين إقراره.

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

تقرير لجنة المال والموازنة

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٨١٣ الرامي إلى فتح إعتماد إضافي إستثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في موازنة وزارة الداخلية والبلديات- الدوائر الإدارية، المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين) وفي موازنة وزارة الخارجية والمغتربين- الإدارة المركزية والبعثات في الخارج للعام ٢٠٢٢

عقدت لجنة المال والموازنة جلسة لها عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه٢٠٢٢/٣/٧ برئاسة النائب ابراهيم كنعان، وحضور عدد من السادة اعضاء اللجنة، وذلك لدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٨١٣ الرامي إلى فتح إعتماد إضافي إستثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في موازنة وزارة الداخلية والبلديات- الدوائر الإدارية، المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين) وفي موازنة وزارة الخارجية والمغتربين- الإدارة المركزية والبعثات في الخارج للعام ٢٠٢٢.

تمثلت الحكومة بمعالي الوزراء:

- القاضي بسام المولوي، وزير الداخلية والبلديات.
- د.عبدالله بوحبيب، وزير الخارجية والمغتربين.

كما حضر الجلسة:

- مدير عام وزارة المالية بالوكالة، جورج معراوي.
- مدير عام وزراة الخارجية والمغتربين، هادي هاشم.
- مدير مكتب المعلوماتية في الأمن المركزي، المقدم جورج يونس.
- مدير مكتب وزير الداخلية والبلديات، المقدم أيمن مشموشي.
- مستشارة وزير الخارجية والمغتربين، باسكال دحروج.

بعد الاطلاع على الاسباب الموجبة لمشروع القانون،

إستعمت اللجنة الى شرح من معالي وزير الداخلية والبلديات حول الضرورة التي دعت إلى تقديم مشروع القانون وطلب فتح الإعتماد الإستثنائي المتمثلة بإنجاز الإستحقاق الإنتخابي النيابي للعام ٢٠٢٢، وما يترتب عليه من اعمال وتحضيرات لوجيستية مطلوبة من الوزارة في ظل الوضع الإقتصادي الراهن.

كما إستمعت اللجنة إلى شرح من معالي وزير الخارجية والمغتربين حول الموضوع، حيث عرض لحاجات الوزارة لهذا الإعتماد الإضافي لإنجاز الإستحقاق الإنتخابي النيابي للعام ٢٠٢٢، بمشاركة المغتربين.

كما إطلعت اللجنة من ممثل وزارة المالية على رأي إدارته حول مشروع القانون، حيث أبدى موافقتها عليه.

وخلال النقاش، طرحت قضية جوازات السفر وحاجة المواطنين في الداخل والإغتراب لها والتي باتت غير متوفرة بصورة تكفي الحاجات المطلوبة،

حيث اطلع رئيس اللجنة الحاضرين على الكتاب الوارد إلى اللجنة المتعلق بهذا الموضوع من المديرية العامة للأمن العام، والذي يتضمن طلب فتح إعتماد إضافي لجوازات السفر يبلغ ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية، وسبب ذلك يعود لعدم توفر مخزون من جوازات السفر لدى الإدارة المعنية سوى لمدة ستة أشهر فقط، الأمر الذي يؤثر سلباً على مصالح اللبنانيين عامة والمغتربين الراغبين بالإقتراع خاصة، الذين بحاجة إلى إستصدار جوازات سفر لتسيير أعمالهم.

وبعد المناقشة، وموافقة الإدارات المعنية، تقرر الموافقة على إضافة الإعتماد المتعلق بجوازات السفر على مشروع القانون.

وبعد الاطلاع على اراء السادة النواب، الذين اكدوا على اهمية إقرار مشروع القانون نظراً لسائر الأسباب المذكورة،

وبعد الدرس والمناقشة، أقرت اللجنة مشروع القانون معدلاً وفقاً للصيغة المرفقة ربطاً.

واللجنة إذ تحيل مشروع القانون المذكور اعلاه، كما عدلته، إلى المجلس النيابي الكريم لتأمل إقراره.

بيروت في:٢٠٢٢/٣/٧

رئيس اللجنة

النائب

ابراهيم كنعان

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

مشروع قانون

فتح إعتماد إضافي استثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في موازنة وزارة الداخلية والبلديات – لكل من الدوائر الادارية (المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين) والأمن العام وفي موازنة وزارة الخارجية والمغتربين –ا لادارة المركزية والبعثات في الخارج – وذلك لتغطية نفقات الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

(كما عدلته لجنة المال والموازنة)

المادة الأولى:

يُفتح في الجزء الأول من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في باب وزارة الداخلية والبلديات – **لكل من** الدوائر الادارية – (المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين) **والأمن العام الإعتمادان الإضافيان التاليان:**

الباب	٧	وزارة الداخلية والبلديات
الفصل	٢	الدوائر الادارية (المديرية العامة للشؤون السياسية
الوظيفة	٣٦٠	واللاجئين)
البند	١٦	التنظيم والأمن العام (غير مصنفة)
الفقرة	٩	نفقات مختلفة
النبذة	٩	نفقات شتى
		نفقات شتى متنوعة /٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لتغطية نفقات الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢
فقط مئتا وستون مليار ليرة لبنانية.

الجزء الاول

الباب	٧	وزارة الداخلية والبلديات
الفصل	٤	الأمن العام
الوظيفة	٣٦٠	التنظيم والأمن العام (غير مصنفة)
البند	١٢	خدمات استهلاكية
الفقرة	٤	إعلانات مطبوعات وعلاقات عامة
النبذة	٢	مطبوعات /٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لتغطية نفقات تحقيق مليون جواز سفر لبناني مع متمماته، فقط ثلاثماية مليار ليرة لبنانية.

كما يفتح في الجزء الأول والثاني من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في باب وزارة الخارجية والمغتربين– الادارة المركزية – والبعثات في الخارج الاعتماد الاضافي التالي:

<u>في الادارة المركزية:</u>

الجزء الاول

الباب	٦	وزارة الخارجية والمغتربين
الفصل	١	الادارة المركزية
الوظيفة	١٣٠	الشؤون الخارجية
البند	١٢	خدمات استهلاكية
الفقرة	٤	اعلانات مطبوعات وعلاقات عامة
النبذة	١	اعلانات /١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط مليار ليرة لبنانية

البند ١٦ نفقات مختلفة

الفقرة ٣ نقل وانتقال

النبذة ٢ نقل وانتقال في الخارج /٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط خمسة مليارات ليرة لبنانية

البند ١٢ خدمات استهلاكية

الفقرة ٣ بريد

النبذة ١ بريد /١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل

لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط سبعة عشر مليار ليرة لبنانية

الجزء الثاني

الباب ٦ وزارة الخارجية والمغتربين

الفصل ١ الادارة المركزية

الوظيفة ١٣٠ الشؤون الخارجية

البند ٢٢٦ تجهيزات

الفقرة ٢ تجهيزات فنية

النبذة ٩ تجهيزات فنية مختلفة/٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط ستة مليارات ليرة لبنانية

المجموع العام للادارة المركزية ٢٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل. ل

فقط تسعة وعشرون مليار ليرة لبنانية

في الفصل الثاني –البعثات الدبلوماسية في الخارج –:

الجزء الاول

الباب	٦	وزارة الخارجية والمغتربين
الفصل	٢	البعثات في الخارج
الوظيفة	١٣٠	الشؤون الخارجية
البند	١٢	خدمات استهلاكية
الفقرة	١	ايجارات وخدمات مشتركة
النبذة	١	ايجارات مكاتب وصيانتها/١٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط ثلاثة عشر مليارا وخمسمائة مليون ليرة لبنانية

البند	١٣	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها
الفقرة	١	مخصصات ورواتب
النبذة	٣	رواتب الموظفين المؤقتين /١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط عشرمليارات ليرة لبنانية

البند	١١	مواد استهلاكية
الفقرة	٢	لوازم ادارية
النبذة	٩	لوازم ادارية اخرى/٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

لوازم ادارية ولوجيستيه لزوم الإنتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار من العام ٢٠٢٢

فقط سبعة مليارات وخمسمائة مليون ليرة لبنانية

المجموع العام للبعثات في الخارج ٣١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل. ل
فقط واحد وثلاثون مليار ليرة لبنانية
المجموع العام للادارة المركزية والبعثات في الخارج ٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ل. ل
فقط ستون مليار ليرة لبنانية

تضاف هذه الإعتمادات الاضافية العائدة لوزارتي الداخلية والبلديات ووزارة الخارجية والمغتربين والبالغة قيمتها الاجمالية /٦٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. إلى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ قبل تصديقها، على أن تدون فيها سنداً للمادة ١٢ من قانون المحاسبة العمومية.

المادة الثانية: لا يجوز إستعمال الإعتمادات المفتوحة في الموازنة العامة بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص عليها في المادة الأولى منه.

المادة الثالثة: تدوّن الإعتمادات المعقودة والمصفاة والمصروفة والمدفوعة من أصل المبلغ المخصص أعلاه في قطع حساب الموازنة العامة وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٢.

المادة الرابعة: تغطى الإعتمادات المفتوحة بموجب المادة الأولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٢ الإستثنائية وفقاً لما يلي:

قسم الواردات:

الجزء ٢ الواردات الإستثنائية
الباب ٥ القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة
الفصل ٥٦ القروض الداخلية
البند ٥٦١ سندات خزينة داخلية
الفقرة ٥٦١٠١ القروض الداخلية /٦٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

المجموع: /٦٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل
فقط ستماية وعشرون مليار ليرة لبنانية فقط لا غير

المادة الخامسة: يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

تقرير لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٨١٣ الرامي الى فتح اعتماد إضافي استثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في موازنة وزارة الداخلية والبلديات – الدوائر الادارية (المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين) وفي موازنة وزارة الخارجية والمغتربين – الادارة المركزية والبعثات في الخارج للعام ٢٠٢٢

عقدت لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابية جلسة عند الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع فيه ٢٠٢٢/٣/٧ برئاسة رئيس اللجنة النائب سمير الجسر وحضور عدد من السادة النواب أعضاء اللجنة وذلك لدرس مشروع القانون الوارد أعلاه.

تمثلت الحكومة بـ:

- وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام المولوي
- وزير الخارجية والمغتربين السفير عبدالله بوحبيب
- مدير عام الشؤون السياسية واللاجئين السيدة فاتن يونس
- مدير عام المغتربين الاستاذ هادي هاشم
- مدير مكتب وزير الداخلية والبلديات المقدم أيمن مشموشي
- رئيس مكتب المعلوماتية في مجلس الامن المركزي المقدم جورج يونس
- مستشارة وزير الخارجية والمغتربين السيدة باسكال دحروج

وبعد البحث والتداول والاطلاع على الاسباب الموجبة التي تبين أهمية إقرار هذا المرسوم من أجل التحضير للانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٢ قبل انتهاء ولاية البرلمان الحالي في ٢١ ايار ٢٠٢٢،

وبعد الاستماع الى وزيري الداخلية والبلديات والخارجية والمغتربين اللذين أكدا على أهمية إقرار هذا المرسوم وفتح الاعتماد الاستثنائي الاضافي وذلك لتغطية نفقات الانتخابات النيابية المزمع اجراؤها في أيار ٢٠٢٢،

وأثناء النقاش، طرحت مسألة جوازات السفر التي استنفدت ولم تعد متوفرة بصورة كافية، مما يؤثر سلباً على اللبنانيين عامة والمغتربين الذين بحاجة الى استصدار جوازات سفر لتسيير أعمالهم،

وعليه،

أقرت اللجنة مشروع القانون المذكور أعلاه معدلاً، وذلك وفق الصيغة المعدلة التي أقرتها لجنة المال والموازنة.

واللجنة، إذ ترفع تقريرها هذا مع مشروع القانون كما عدلته، الى المجلس النيابي الكريم، لترجو إقراره.

بيروت في ٢٠٢٢/٣/٢١

رئيس اللجنة

النائب

سمير الجسر

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم٨٨١٣ تاريخ ٢٠٢٢/٢/١٨ الرامي إلى فتح إعتماد إضافي إستثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في موازنة وزارة الداخلية والبلديات ـ الدوائر الإدارية (المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين) وفي موازنة وزارة الخارجية والمغتربين ـ الإدارة المركزية والبعثات في الخارج للعام ٢٠٢٢.

عقدت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النيابية جلسة عند الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢٢/٣/٨ ، برئاسة رئيس اللجنة النائب ياسين جابر وحضور عدد من السادة النواب أعضاء اللّجنة، وذلك لدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم٨٨١٣ تاريخ ٢٠٢٢/٢/١٨ الرامي إلى فتح إعتماد إضافي إستثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في موازنة وزارة الداخلية والبلديات ـ الدوائر الإدارية (المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين) وفي موازنة وزارة الخارجية والمغتربين ـ الإدارة المركزية والبعثات في الخارج للعام ٢٠٢٢.

تمثّلت الحكومة بمعالي وزير الخارجية والمغتربين د. عبدالله بو حبيب.

كما حضر الجلسة:

ـ عن وزارة الداخلية والبلديات: السيدة فاتن يونس/ مدير عام الشؤون السياسية واللاجئين.

ـ مستشارة وزير الخارجية والمغتربين/ السيدة باسكال دحروج.

بعد درس مشروع القانون والاطلاع على الأسباب الموجبة التي أكدت على أهمية إقراره من أجل التحضير للانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٢، والتي يتوجب إنجازها قبل انتهاء ولاية البرلمان الحالي في ٢١ أيار ٢٠٢٢ وفقاً للقانون الإنتخابي النافذ.

وبعد الإستماع إلى وزير الخارجية والمغتربين والمسؤولين من أصحاب الاختصاص حول وجوب فتح إعتماد إضافي إستثنائي في موازنة العام ٢٠٢٢ لتأمين نفقات العملية الإنتخابية في لبنان والخارج، والحاجة إلى الزيادة على الإعتماد لتأمين جوازات السفر للبنانيين في الداخل والخارج.

وبعد النقاش والتداول ، أقرّت اللّجنة بالإجماع مشروع القانون المذكور أعلاه معدلاً وفقاً للصيغة التي أقرتها لجنة المال والموازنة لجهة إضافة بند يتعلق بفتح إعتماد لتغطية نفقات جوازات السفر.

واللّجنة إذ تحيل مشروع القانون، كما عدلته، الى المجلس النيابي الكريم، لترجو إقراره.

بيروت في: ٢٠٢٢/٣/٨

رئيس اللّجنة

النائب

ياسين جابر